مرصد أمن الطاقة

دورية علمية نصف شهرية، تصدر عن مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة.

(العدد الثالث)

رئيس التحرير
سعادة سيف بن هلال الشحي
الرئيس والمؤسس التنفيذي

مدير التحرير
أ.نشوة نشأت
المدير التنفيذي

سكرتير التحرير
أ.محمود مرعي

فريق الإعداد
أحمد أبـو يوسـف
دينا شيرين محمد
نـــوران نبـيـــل
هدير عبد الرحمن

الإخراج الفني
أ.محمد الجندي
مدير المكتب الاعلامي

IAFES
INTERNATIONAL AGENCY
FOR ENERGY SECURITY LLC

SBHC for Studies and Research in Energy Sciences
EST 2022

إحدى مؤسسات الوكالة الدولية لأمن الطاقة
A Subsidiary of the "International Agency for Energy Security"
IAFES

بعد مرور عامين على الصراع (الروسي ـ الأوكراني)، لا تزال تداعيات الصراع مستمرة على الطاقة بصفة عامة وأمن الطاقة بصفة خاصة؛ حيث تسببت في إحداث مجموعة من المتغيرات في سلاسل الإمداد والواردات والأسعار والتنمية لمشاريع النفط والطاقة. وسيتم بيان تلك التداعيات على دول العالم المختلفة، بدءًا من الدول العربية والخليجية، مرورًا بالدول الإفريقية، وصولًا للدول الغربية والأوروبية، ويحاول "مرصد أمن الطاقة" في عدده لشهر مارس 2024 بيان هذه التداعيات **على النحو التالي:**

أولاً: تداعيات الصراع (الروسي ـ الأوكراني) على أمن الطاقة بالمنطقة العربية والخليجية:

بالبرغم من أن غالبية دول الخليج حصدت أرباحًا قياسية من عائدات صادرات النفط والغاز، فإن معظم الدول العربية تواجه أزمات اقتصادية حادة مع ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية، خاصة مصر والأردن وتونس ولبنان، بالإضافة للتضخم القياسي في تركيا والأزمة الاقتصادية في إيران المرتبطة أكثر بتشديد العقوبات، وقد تسببت هذه التطورات في زيادة وتيرة التنافس الاقتصادي بين الدول التي حققت أرباحًا ضخمة، كما هو الحال بين السعودية والإمارات والدول الأخرى.

وفي الوقت نفسه، تستمر الحرب (الروسية- الأوكرانية) في إعادة تشكيل نظام الطاقة العالمي بطريقة عميقة وسريعة؛ حيث تحولت أنماط التجارة العالمية للنفط والغاز الطبيعي بشكل كبير منذ الحرب، كما أدت الحرب لزيادة الاعتماد على بدائل أنظف للوقود الأحفوري وزيادة نمو هذه البدائل بشكل أسرع من أي وقت مضى؛ وبالتالي نلاحظ أن تداعيات الحرب (الروسية- الأوكرانية) على الشرق الأوسط بعد مرور عامين تمثلت في الآتي:

1 - زيادة أرباح وصادرات بعض دول الشرق الأوسط من النفط والغاز:

شهدت أسعار الطاقة تقلبات منذ منتصف عام 2021، وفي عام 2022 ارتفعت أسعار النفط والغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي بشكل كبير نتيجة للحرب بين روسيا وأوكرانيا؛ مما أدى أيضًا إلى مخاوف تتعلق بأمن إمدادات الطاقة، وقد أثر قرار روسيا بتعليق إمدادات الغاز إلى العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الوضع بشكل أكبر؛ مما جعل كثيرًا من الدول الأوروبية تتجه نحو الشرق الأوسط باعتباره أحد أكبر

مـوردي الطاقــة فــي العالــم؛ لتوفيــر احتياجاتهـا مـن الطاقــة وتثبيـت أسـعار الطاقــة وتنويـع مصـادر أمــن الطاقــة لأوروبـا، ويوضـح الشـكل التالـي تذبـذب أسـعار النفـط والغـاز الطبيعـي حتـى ارتفاعـه بعـد بدايـة الحـرب بيـن روسـيا وأوكرانيـا:

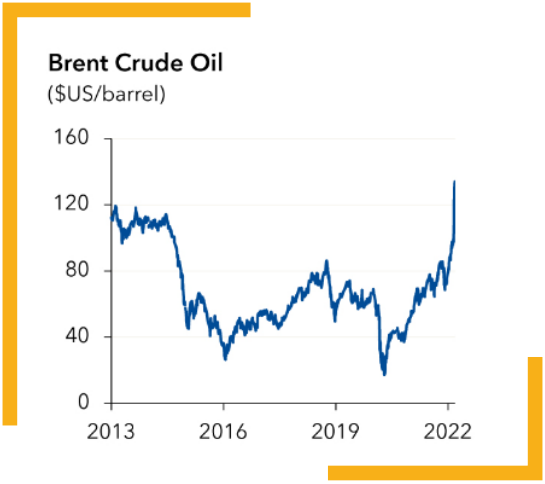

رسم توضيحي (1) تذبذب أسعار النفط حتى بداية الحرب (IMF).

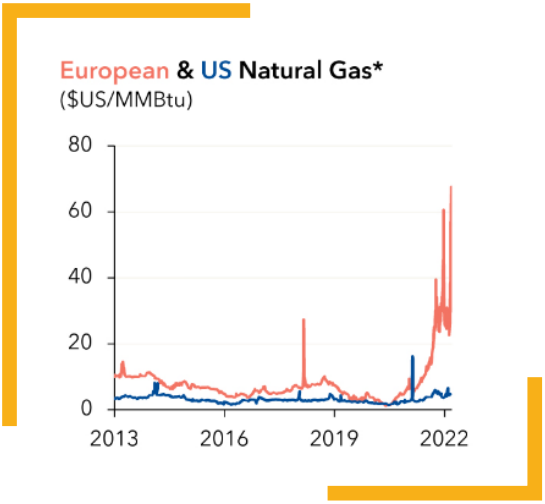

رسم توضيحي (2) تذبذب أسعار الغاز الطبيعي حتى بداية الحرب (IMF).

ومع كون روسيا ثاني أكبر مصدّر للنفط وأكبر مصدّر للغاز الطبيعي على مستوى العالم، فقد أدت الحرب والعقوبات المترتبة عليها إلى رفع سعر النفط إلى أعلى مستوى؛ حيث وصل لـ125 دولارًا في الأسبوع الأول من مارس 2022، وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط لاحقًا، فإنها لا تزال أعلى من متوسط ما قبل الحرب البالغ 70 دولارًا، وهو عبء مالي كبير على الدول المستوردة للنفط، ولكنه يمثل استفادة كبيرة لبعض المصدرين، مثل تلك الموجودة في الشرق الأوسط، الذين قد يستفيدون من ارتفاع الأسعار.

فبعد هذه الزيادة في سعر برميل النفط نتيجة الحرب، استمتعت دول تصدير الطاقة العربية بأرباح كبيرة؛ حيث تحتل هذه الدول أكثر من 40% من احتياطيات البترول، ومن المحتمل أن تقوم شركات الطاقة في القطاعين العام والخاص في هذه الدول بتوجيه هذه الفوائد الكبيرة نحو توسيع طاقة الإنتاج، خاصة إذا استمرت العقوبات على روسيا في قطاع الطاقة وتم الاحتفاظ بها في المدى المتوسط إلى الطويل، وإذا حدث توسيع في إنتاج النفط والغاز، وإذا تم إحياء فكرة مركز الغاز في شرق المتوسط للحد من الاعتماد الأوروبي على النفط، فقد يكون لذلك تأثير تحويلي على تجارة الطاقة في المنطقة العربية على المدى الطويل.

ومن الممكن استثمار الإيرادات المتزايدة من النفط في تعزيز الصناديق السيادية للثروة أو تأجيل إلغاء دعم الطاقة، وقد تجد هذه الدول أيضًا أنفسها بدافع أقل نحو التنويع الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد على قطاع النفط وبميل نحو عدم مواصلة الاستثمارات قصيرة الأجل في الطاقة المتجددة، والنتيجة على المدى الطويل ستكون زيادة في انبعاثات الغازات الدفيئة وفشل في تحقيق الوعود المناخية مثل الانبعاثات الصفرية الصافية بحلول عام 2050.

2 - الأزمة الاقتصادية في الدول العربية غير النفطية:

أثرت الحرب (الروسية- الأوكرانية) سلبًا على الدول غير النفطية في الشرق الأوسط مثل مصر والأردن ولبنان وغيرها، ووقعت تأثيرات مضاعفة كبيرة نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وتشديد الأوضاع المالية العالمية؛ لكون روسيا وأوكرانيا من المصادر المهمة لتصدير الغذاء لمعظم الدول العربية؛ حيث استوردت مصر ولبنان وعُمان وقطر والصومال أكثر من ثلثي القمح الخاص بها من البلدين في عام 2020، وفي الوقت نفسه، كانت واردات زيت دوار الشمس للعراق والأردن ولبنان وعُمان وقطر والسعودية والإمارات أكبر من 60% في عام 2020، وسجلت أسعار الغذاء ارتفاعًا في معظم الدول؛ حيث إنه في مصر زادت أسعار الغذاء بشكل عام بنسبة تقدر بحوالي 17% خلال فبراير 2022، وفي السودان كانت أسعار الحبوب أعلى بنسب تتراوح من (70–80)% في فبراير 2022 مقارنة بفبراير 2021، وفي سوريا كانت أسعار معظم المواد الغذائية في ارتفاع بسبب زيادة أسعار الوقود بشكل خاص في إدلب؛ حيث كانت البازلاء أغلى بنسبة أكثر من 13% والسكر أغلى بنسبة 27% من يناير 2022.

ويوضح الرسم البياني التالي ارتفاع أسعار الغذاء في عام 2022:

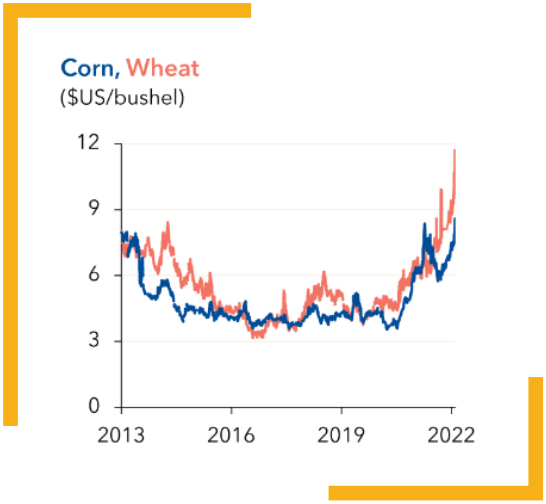

رسم توضيحي (3) ارتفاع أسعار المواد الغذائية بعد 2022 (IMF).

وقد أدى ارتفاع الأسعار العالمية لمزيد من الضغوطات على الاحتياطيات الدولية للدول المستوردة للغذاء وبالتالي على أسعار صرفها حتى إبريل 2022، قد تم تخفيض قيمة الجنيه المصري بنسبة 17% مقابل الدولار، والدينار المغربي بنسبة 4.5%، والدينار التونسي بنسبة 3%، والليرة اللبنانية بنسبة 25%، ومن المحتمل أن يكون لتخفيض قيمة العملات تأثير سلبي على الضغوط التضخمية على الغذاء وكذلك على السلع والخدمات الأخرى؛ مما يقلل من قوة شراء دخل الأفراد ويضع عبئًا إضافيًا على ميزانيات الدول.

انخفاض بعض العملات مقابل الدولار في عام 2022.

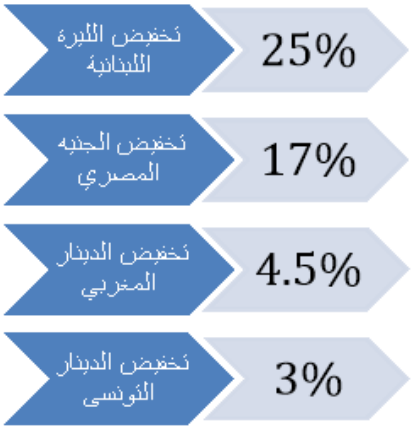

تغير أنماط التجارة العالمية وسلاسل الإمدادات في المنطقة: شهدت أنماط التجارة العالمية وسلاسل الإمدادات في المنطقة تغيرات كبيرة منذ بدء الحرب (الروسية-الأوكرانية) في فبراير 2022؛ حيث بدأت بعض الدول في إعادة توجيه تجارتها بعيدًا عن روسيا وأوكرانيا؛ مما أدى إلى زيادة في تجارتها مع دول أخرى كالهند والصين، واتجهت دول أخرى لاستثمار المزيد في البنية التحتية، مثل خطوط الأنابيب والموانئ؛ لتحسين قدرتها على تجارة السلع.

ويوضح الرسم البياني التالي تغير أنماط التجارة العالمية وسلاسل الإمدادات بعد الحرب (الروسية-الأوكرانية):

Note: Seasonally adjusted volumes. Russia, Belarus, Ukraine excluded, base of 100 in June 2018
Source: WTO based on Trade Monitor Data

كما أدت الحرب (الروسية-الأوكرانية) لارتفاع تكاليف النقل بشكل كبير؛ مما قد يجعل من الصعب على بعض دول الشرق الأوسط استيراد السلع التي تحتاجها أو تصدير بعض السلع التي تنتجها. وقد تشجع بعض الاقتصادات العربية إنتاج الحبوب المحلية، بينما سيلجأ البعض الآخر إلى شركاء تجاريين جدد لتجديد مخزونهم من الغذاء، وستؤدي الحرب في أوكرانيا إلى تحفيز تحول في سلسلة التوريد، ولكن بوتيرة أبطأ حيث ستعاد تشكيل التحالفات الاقتصادية القديمة والطرق التجارية القديمة، كما تمثل هذه الحالة فرصة لتعزيز التجارة الإقليمية داخل العالم العربي وتنويع اقتصادتها وزيادة الاستثمارات فيما بينها، ومن الصعب التنبؤ بكيفية تطور أنماط التجارة العالمية وسلاسل الإمدادات في الشرق الأوسط على المدى الطويل.

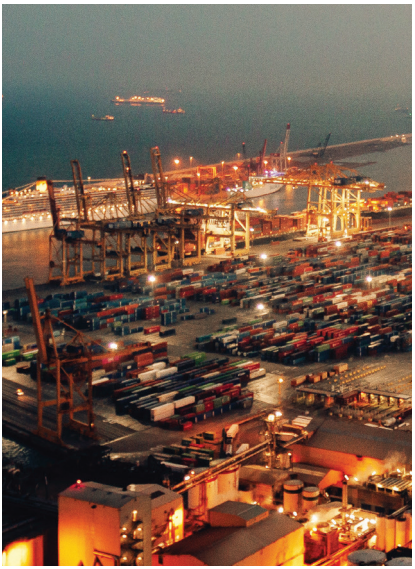

ثانيًا: تداعيات الحرب (الروسية– الأوكرانية) على الدول الإفريقية:

برغم البعد الجغرافي الكبير بين قارة إفريقيا وأوكرانيا فإنه توجد عدة تداعيات امتد أثرها لقطاع الطاقة في إفريقيا؛ حيث تعاني إفريقيا من ارتفاع أسعار الوقود والسلع بعدما أدت الحرب والعقوبات على روسيا لزعزعة سلاسل التوريد والأسواق العالمية، خاصة أن روسيا تعتبر منتجًا رئيسيًا وأساسيًا للنفط والغاز بالإضافة للسلع الأساسية والتي تتمثل في القمح والذرة.

وتعتبر مصر من أكثر البلدان تأثرًا بالحرب، ويرجع ذلك لاعتماد مصر على حصة كبيرة من القمح الأوكراني، وسيشعر مستوردو الذهب من الأفارقة مثل كينيا بارتفاع أسعار النفط خاصة بعد فرض العقوبات على روسيا، وصرح بعض الخبراء بأن الحرب في أوروبا سيشعر بها كل قرية وبلدة بجنوب إفريقيا والعالم، وتسببت الحرب في إلحاق خسائر بلغت قيمتها مليارات الدولارات في إعادة التسليح بدلًا من معالجة الفقر والأوبئة والتعليم وعدم المساواة.

1 - تأثير الحرب (الروسية-الأوكرانية) على أسعار الطاقة في إفريقيا:

ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية له تأثير مباشر على القارة الإفريقية وبالتحديد على تكلفة النقل؛ حيث شهد شهر ديسمبر العام الماضي ارتفاع أسعار الوقود في جنوب إفريقيا؛ حيث بلغت النسبة حوالي 40.5% مقارنة بعام 2022.

ووافقت حكومة زامبيا على خفض دعم الوقود للالتزام بمفاوضات جدولة ديونها مع صندوق النقد الدولي خاصة بعد وباء كورونا ولكن خططها الإصلاحية من المتوقع أن تتراجع بسبب ارتفاع الأسعار، وفي المقابل تراجعت نيجيريا خلال شهر يناير العام الماضي عن خططها التي كانت تهدف لخفض دعم الوقود بعد احتجاجات من النقابات العمالية والأحزاب المعارضة، الأمر الذي تسبب في خيبة أمل لصندوق النقد الدولي.

وشهدت بوركينا فاسو ارتفاعًا في أسعار الوقود؛ حيث بلغت نسبة الزيادة حوالي 8%، وخلال شهر يناير رفعت الحكومة في دولة بوروندي أسعار الوقود؛ حيث بلغت نسبة الزيادة حوالي 13% والمواطنون يخشون من أن ترتفع أسعار المواد الغذائية المستوردة بسبب تداعيات الحرب الروسية على القارة.

وتؤثر الحرب (الروسية-الأوكرانية) على ارتفاع أسعار الطاقة في إفريقيا حيث ارتفعت أسعار اليوريا والفوسفات

والـلـذان يعتبـران المكونيـن الرئيسـيين للأسـمدة، ومـع حظـر اسـتيراد الأسـمدة مـن الصيـن وروسـيا يتوقـع الخبـراء مواصلـة الارتفـاع فـي الأسـعار ومـن ثـم ينتـج عنـه زيـادة فـي أسـعار تكاليـف الغـذاء.

وتعتمـد إفريقيـا بنسـبة كبيـرة علـى صـادرات القمـح الأوكرانيـة حيـث مثّلـت حوالـي 36% مـن إجمالـي صـادرات القمـح الأوكرانيـة، ويتوقـع الخبـراء أن تتأثـر مصـر بالحـرب خصوصًـا أنهـا تعتمـد علـى واردات القمـح مـن كل مـن روسـيا وأوكرانيـا الأمـر الـذي يـؤدي لاتسـاع طفيـف فـي عجـز الحسـاب الجـاري.

وكينيـا تتأثـر أيضًـا حيـث تسـتورد القمـح مـن أوكرانيـا، وشـهدت كينيـا حالـة ارتفـاع خاصـة فـي أسـعار المـواد الغذائيـة، والسـودان قـررت اسـتبدال أسـتراليا بروسـيا باعتبارهـا مصدرًا رئيسـيًا وأساسـيًا لـواردات القمـح، أمـا بالنسـبة لإثيوبيـا فتعتبـر أوكرانيـا أكبـر مصـدر لـواردات القمـح ودقيـق القمـح خاصـة بعـد الولايـات المتحـدة الأمـر الـذي يعنـي ارتفـاع مسـتويات انعـدام الأمـن الغذائـي الناتـج عـن الحـرب الأهليـة المثـارة هنـاك.

2 - ردود أفعـال بعـض دول إفريقيـا تجـاه الحـرب (الروسـية- الأوكرانيـة):

وفـي تقريـر نشـرته المدرسـة العليـا للاقتصـاد فـي موسـكو يؤكـد أن الـدول الإفريقيـة تميـل لأن تكـون محايـدة خاصـة فيمـا يتعلـق بقضايـا روسـيا تجـاه أزمـة أوكرانيـا، والـدول الإفريقيـة لـم تفـرض أي عقوبـات ضـد روسـيا خاصـة بعـد عـام 2014 فـي قاعـة التصويـت فـي الأمـم المتحـدة حـول القضايـا التـي تتعلـق بأوكرانيـا ولكـن التزمـت الحيـاد علـى الـدوام.

ولكن تغيرت وجهة نظر القارة الإفريقية خاصة في الحرب (الروسية-الأوكرانية)؛ ففي 24 فبراير 2022 دعت جنوب إفريقيا والتي تتمتع بأكبر اقتصاد في القارة إلى انسحاب فوري للقوات الروسية من أوكرانيا، وصرحت دولة جنوب إفريقيا بأنه لا بد من حل النزاع بطريقة سلمية، ويعتبر هذا الموقف بمثابة صفعة قوية لروسيا من حليف رئيسي لها في إفريقيا حيث يجمع كل من روسيا وجنوب إفريقيا علاقات اقتصادية قوية وكلاهما عضو في البريكس وروسيا لديها استثمارات في جنوب إفريقيا بلغت حوالي 5 مليارات دولار، ويبلغ إجمالي الاستثمارات الروسية في جنوب إفريقيا نحو 23 مليار راند، وأدانت كينيا الحرب الروسية على أوكرانيا، وتعتبر كينيا القوة الاقتصادية لشرق إفريقيا وتعتبر عضوًا غير دائم في مجلس الأمن الدولي، واعتبرت كينيا الحرب الروسية على أوكرانيا بمثابة اختراق لميثاق الأمم المتحدة.

وأدانت بعض دول القارة الإفريقية الحرب الروسية على أوكرانيا، وأكدت كل من غانا والجابون على وحدة الأراضي في أوكرانيا داخل مجلس الأمن الدولي، وتم توجيه دعم من قبل جمهورية إفريقيا الوسطى لروسيا من خلال الرئيس "فأوستين توارديرا"؛ حيث صرح الرئيس بدعمه لقرار روسيا والذي يعترف بمناطق دونيتسك ولوهانسك الأوكرانية كدولتين مستقلتين.

والاتحاد الإفريقي كان له دور؛ حيث أدان الاتحاد الإفريقي وعبر عن قلقه بشأن الحرب على أوكرانيا من قبل روسيا ولكن لم يتم توجيه النقد بصورة مباشرة لروسيا.

وتشهد إفريقيا فرصًا تصديرية جديدة في أوروبا والتي تعتبر من أهم الأسواق لروسيا، ويأتي ذلك بعد فرض عقوبات على روسيا، والجزائر ستكون في مقدمة البدائل المطروحة باعتبار الجزائر مورد غاز رئيسي لكل من إيطاليا وإسبانيا، وتعتبر الجزائر ثالث أكبر مورد للغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي بعد روسيا والنرويج الأمر الذي يعتبر بمثابة وسيلة للتخفيف من نتائج الاضطرابات المحتملة في إمدادات الغاز الطبيعي الروسي، ويمكن للجزائر أن توفر عائدات اقتصادية تساعدها لمواجهة العجز المالي ويمنحها ذلك نفوذًا دبلوماسيًا في أوروبا إلا أنه يمكن أن يؤثر ذلك بطريقة سلبية في علاقاتها مع روسيا.

3 - تأثير الحرب (الروسية-الأوكرانية) على الأمن الغذائي للقارة الإفريقية:

أدت الحرب (الروسية-الأوكرانية) لتداعيات تمثلت في توقف كل من

الصادرات الروسية والأوكرانية، ويرجع ذلك للحصار الغربي بالإضافة لعدم قدرة أوكرانيا على تصدير الحبوب من موانئها، وتزود أوكرانيا وروسيا إفريقيا بأكثر من 40% من احتياجاتها من القمح.

والحرب أدت لنقص الغذاء في إفريقيا حيث بلغت نسبته حوالي 30 مليون طن وبالتالي ارتفعت أسعار الغذاء في إفريقيا بنسبة حوالي 40%، وتفاقمت الأزمة في عدة دول إفريقية بسبب النقص الشديد في إمدادات الغذاء بالإضافة لانخفاض المساحة المحصولية بنسبة 25% وانخفاض حجم الإنتاج بنسبة 37%.

ونقصت القدرة التصديرية خلال عام 2023 وارتفعت تكاليف سداد قيمة الموارد الغذائية نتيجة لارتفاع تكاليف سداد قيمة المواد الغذائية نتيجة لارتفاع أسعار الحبوب والأرز والقمح، واتفق الجانبان الأوكراني والروسي على السماح للسفن التي تحمل الحبوب بالانطلاق للدول التي تحتاج للحبوب الغذائية.

وأكدت منظمة الأغذية والزراعة التي تتبع الأمم المتحدة "فاو" أن قارة إفريقيا تواجه خطر المجاعة بسبب اعتمادها الرئيسي على الحبوب المستوردة من روسيا وأوكرانيا، وأكدت أنه لا بد من البحث عن مصادر بديلة للحبوب، بالإضافة لوضع عدة إجراءات لمواجهة تحديات الأمن الغذائي وزيادة قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات العالمية.

وأصدرت 11 منظمة إغاثة دولية بيانًا أكدت فيه أن هناك نحو 27 مليون شخص يعانون من الجوع في منطقة غرب إفريقيا، ومن المتوقع أن يرتفع لحوالي 38 مليون نسمة، ويرجع السبب للحرب (الروسية-الأوكرانية) بزيادة تصل لحوالي 40%.

وتفاقمت الأزمة بسبب تغير المناخ حيث شهدت القارة الإفريقية موجات من الفيضانات الشديدة الأمر الذي جعل الزراعة أكثر صعوبة بالإضافة للصراعات المسلحة وهجمات الإرهابين، وبعد انطلاق الحرب بدأ قادة الدول في إفريقيا الوصول للأسواق البديلة لاستيراد القمح والحبوب، ومن هذه الدول: الولايات المتحدة، الهند، باكستان، رومانيا، ألمانيا، كازاخستان، أستراليا.

وعانت الدول المستوردة للقمح بسبب الارتفاع الكبير في أسعار القمح حيث وصل سعر القمح في السوق العالمي إلى حوالي 550 دولارًا للطن، وأدى الاتفاق لتمرير الحبوب بين روسيا وأوكرانيا – بالإضافة للإفراج في الموانئ بعد استمرار الحرب لفترة – إلى أن يتراوح سعر الطن من 280 إلى 320 دولارًا.

ثالثًا: تداعيات الصراع (الروسي ـ الأوكراني) على الدول الغربية والأوروبية:

واجه قطاع النفط في روسيا تحديًا كبيرًا منذ بدء الصراع (الروسي ـ الأوكراني)، وفي ظل رغبة من الجانب الروسي في إنهاء الحرب خلال فترة وجيزة إلا أنه لم يحقق هذا الهدف، وامتد أمد الحرب بفضل الدعم الأوروبي الأمريكي وتقديم مختلف أنواع الدعم العسكري لأوكرانيا.

ورغم شدة المعارك لم تبادر روسيا بقطع الغاز عن الأوروبيين رغبة منها في عدم خسارة السوق الأوروبي، ولكنها اكتفت بالتلويح به من أجل إجبار الأوروبيين على اتخاذ مسار محايد من الحرب في أوكرانيا، ونتيجة الفشل العسكري في إنهاء الحرب وطول أمد الأزمة، امتلك الأوروبيون وقتًا كافيًا لاتخاذ إجراءات بديلة بهدف إيجاد مصادر متنوعه للطاقة، الأمر الذي يمهد الطريق للاستغناء عن الغاز الروسي. وروسيا أيضًا كانت تدرك أن قطع الغاز عن أوروبا سوف يسهم في تنامي الشعور بالعداء لديها بسبب حالة الشلل التي كانت ستصيب الاقتصاد الأوروبي؛ ولذلك سمحت لخطوط التوريد بالعمل بكفاءة وفق الاتفاقيات المعمول بها مع الأوروبيين. وبالتزامن مع ذلك، سعت روسيا لإيجاد أسواق بديلة في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا، كما سعت لتطوير العلاقات مع الصين من خلال تزويدها بالغاز الروسي من سيبيريا بعقد طويل الأجل يمتد لثلاثة عقود مقبلة.

وتستعرض الدراسة في "مرصد أمن الطاقة" تداعيات الحرب في أوكرانيا على قطاع النفط والغاز الروسي، كما تناقش الأسواق البديلة التي لجأت إليها روسيا من أجل بيع منتجاتها النفطية التي تعد ركنًا أساسيًا للاقتصاد الروسي.

1 - تعطل البنية التحتية للطاقة وسلاسل التوريد:

أدى الصراع في أوكرانيا إلى تعطيل البنية التحتية للطاقة بشكل كبير بالنسبة لصادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، وتعد المنطقة بمثابة طريق عبور حيوي لخطوط أنابيب الغاز الروسية، ولا سيما خطوط الأنابيب الأوكرانية، التي نقلت تاريخيًا جزءًا كبيرًا من الغاز الروسي إلى الأسواق الأوروبية، وأدى تعطل هذه الخطوط بسبب الحرب إلى خلق إشكالية للدول الأوروبية التي كانت تعتمد بشكل رئيسي على الغاز الروسي كمصدر للطاقة، كما أدى تعطيل هذه الخطوط إلى خلق مخاوف بشأن العرض وقضايا الموثوقية لدى روسيا على قدرتها على الالتزام بعقود التوريد الخارجية.

وقد دفعت هذه المخاوف زبائن روسيا المختلفين إلى بذل جهود لتنويع مصادر الطاقة وطرق الإمداد؛ بهدف تقليل الاعتماد على الغاز الروسي. وقد اكتسب خط أنابيب نورد ستريم- المصمم لتجاوز أوكرانيا ونقل الغاز مباشرة من روسيا إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق- اهتمامًا وجدلًا متجددًا وسط الصراع. ورغم دعم الألمان للمشروع فإنه واجه معارضة من بعض الدول الأوروبية التي تشعر بالقلق إزاء أمن الطاقة لديها والعواقب الجيوسياسية التي قد تترتب على المنطقة.

2 - العقوبات الاقتصادية والتحديات المالية:

أثرت العقوبات الغربية التي تستهدف قطاع الطاقة الروسي بشكل كبير على عملياته، وقد قيدت هذه العقوبات الوصول إلى التكنولوجيا والتمويل والشراكات المهمة لمشاريع التنقيب والتطوير في حقول النفط والغاز الروسية، وأعاقت هذه القيود تطوير مشاريع جديدة وتحديث البنية التحتية القائمة في قطاع الطاقة في روسيا.

كما أثرت العقوبات على قدرة روسيا على استكشاف وتطوير احتياطيات جديدة من النفط والغاز، خاصة في البيئات الصعبة مثل القطب الشمالي، وعلى صعيد متصل، أدت العقوبات الغربية إلى الحد من وصول شركات الطاقة الروسية إلى الأسواق المالية الدولية؛ حيث واجهت هذه الشركات تحديات في تأمين القروض والاستثمارات الضرورية لتمويل المشاريع الجديدة والحفاظ على العمليات القائمة التي تشرف عليها؛ مما شكل تحديًا لاستمرار الإنتاج من المشاريع القائمة تحت إشراف هذه الشركات.

وعلى الرغم من أن العقوبات لم تحظر بشكل مباشر شراء النفط والغاز الروسي، فإنها أثرت على التجارة بشكل غير مباشر؛ حيث

أصبحت الشركات الأوروبية والأمريكية أكثر حذرًا بشأن الدخول في صفقات متعلقة بالطاقة مع نظيراتها الروسية بسبب خطر العقوبات، وتمت إعادة تقييم العقود طويلة الأجل وخطط الاستثمار، الأمر الذي أفقد الروس أسواقهم التقليدية في العديد من دول العالم، خاصة أوروبا.

على صعيد آخر، أدت العقوبات الغربية على النفط والغاز الروسي إلى حدوث تحول في ديناميكيات الطاقة العالمية، وبدأت الدول الأوروبية، التي تعتمد بشكل كبير على واردات الغاز الروسي، في استكشاف مصادر بديلة وتنويع مزيج الطاقة لديها لتقليل الاعتماد، وتعكس زيادة الاستثمارات في محطات الغاز الطبيعي المسال ومشاريع الطاقة المتجددة الجهود المبذولة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالاعتماد المفرط على الطاقة الروسية، وإلى جانب التأثير الاقتصادي، فقد ساهمت القيود الغربية على النفط الروسي في توتر العلاقات بين روسيا والدول الغربية؛ حيث تعد الطاقة أحد المكونات الرئيسية التي تعتمد عليها سياسة روسيا الخارجية في تعميق النفوذ الجيوسياسي في أوروبا ومناطق أخرى من العالم.

3 - أسواق روسيا البديلة:

سعت الدول الأوروبية منذ بدء الصراع لإيجاد بدائل للنفط والغاز الروسي في ظل عقوبات أمريكية فرضتها الولايات المتحدة، في حين أن موسكو تحاول إيجاد بدائل سوقية لمنتجاتها النفطية، وسعت روسيا بنشاط لتنافس في سوق الغاز الطبيعي من خلال تقديم أسعار تنافسية وشروط عقود مرنة بهدف جذب المزيد من الدول والشركات، خاصة في دول العالم النامي.

وتدرك روسيا أن خسارة السوق الأوروبي كبيرة لها؛ ولهذا لم تبادر بقطع الغاز عن هذه الدول، كما أنها تدرك أن الوصول إلى أسواق جديدة أمر صعب في الوقت الراهن بسبب النفوذ الغربي في العديد من هذه الدول.

وتستعرض الدراسة في النقاط التالية البدائل التي لجأت إليها موسكو:

1 - التوجه نحو أمريكا الجنوبية: يعد التوجه نحو أمريكا الجنوبية أحد الخيارات الهامة التي لجأت إليها موسكو مؤخرًا منذ بداية الحرب الأوكرانية، وفي منتصف 2023، بلغت أسعار الجازولين رقمًا قياسيًا بسبب زيادة الطلب عليه، في ظل عدم استقرار الأسواق بسبب الحرب في أوكرانيا. وتشير دراسات أيضًا إلى أن الطلب على الديزل ازداد بنسبة 8% في عام 2022، كما ازداد الاستيراد بنسبة 22%؛ مما يؤشر لزيادة الطلب في هذه الدول.

وفي أمريكا اللاتينية، تعد البرازيل الدولة العضو في منظمة البريكس سوقًا رئيسيًا للمنتجات النفطية الروسية، ففي سبتمبر 2023، صدرت روسيا نحو 580 ألف طن من المحروقات لأمريكا الجنوبية، وقد استقبلت البرازيل وحدها قرابة 440 ألف طن مقابل 14 ألف طن لبنما، كما ذهب الباقي لبنما وكوبا وأوروجواي.

2 - تطوير العلاقات مع الصين: أعطت روسيا الأولوية للعلاقات مع الصين، وتفاوضت على صفقات طاقة واسعة النطاق، وكان خط أنابيب "قوة سيبيريا" أولوية روسية لتوريد الغاز لبكين التي تعاني أيضًا من عقوبات غربية، وتهدف روسيا إلى تزويد الصين بالغاز من خلال هذا الخط لمدة 30 عامًا مقبلة، ويلعب هذا الخط دورًا مهمًا للغاية في تعميق العلاقات الثنائية بين البلدين. وتعتبر روسيا خط أنابيب "قوة سيبريا" صفقة تاريخية مع بكين لأنها سوف تزود الأخيرة بقرابة 98 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ويبلغ حجم التجارة السنوية بين روسيا وبكين قرابة الـ200 مليار دولار سنويًا، وتأمل موسكو في أن يتجاوز البلدان هذا الرقم من خلال خط "قوة سيبيريا".

3 - زيادة الصادرات النفطية للهند: تعد الهند من الدول التي ترتبط بعلاقات قوية بكل من الولايات المتحدة وروسيا في نفس الوقت، ورغم أن الولايات المتحدة قد أعلنت عن خط تجاري مؤخرًا يربط الهند بأوروبا عبر الجزيرة العربية بهدف منافسة طريق الحرير الصيني، فإن الهند ما زالت تشتري احتياجاتها النفطية من موسكو، ففي عام 2022، تضاعفت الصادرات الروسية للهند بنحو 19 مرة حيث بلغت نحو 41 مليون طن وبسعر مخفض.

4 - أسواق شرق ووسط آسيا: وقعت روسيا اتفاقيات ثنائية مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية بهدف توريد الغاز لكلتا الدولتين. ورغم أن الدولتين حليفتان وثيقتان لواشنطن فإنهما لا تمانعان في تحسين العلاقات مع

روسيا بسبب نفوذ الأخيرة على كوريا الشمالية التي تعد تهديدًا جوهريًا للمنطقة، كما وجهت موسكو بوصلتها نحو أوزباكستان التي أبرمت اتفاقًا مع غازبروم الروسية لاستيراد الغاز الروسي للمرة الأولى، ورغم أن مدة هذا الاتفاق تبلغ عامين، فإنه يشكل انطلاقة روسية نحو مناطق وسط آسيا التي تعد غنية بالموارد الطبيعية. وتهدف روسيا إلى جعل هذه المناطق بديلًا عن أوروبا التي فرضت عقوبات على المنتجات الروسية.

5 - الشرق الأوسط وإفريقيا: منذ أن فرضت الدول الغربية حظرًا على استيراد النفط الروسي، بدأت الأخيرة بالاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط، ففي عام 2022، صدرت روسيا نحو 60 مليون برميل من النفط للإمارات العربية المتحدة، وهو رقم قياسي ويعد ثلاثة أضعاف ما تم تصديره للإمارات في 2022.

كما صدرت روسيا نحو 100 ألف برميل للسعودية في 2022، وهو تطور ملموس حيث لم تصدر روسيا أي شيء للسعودية في عام 2021.

وفي إفريقيا، تحاول روسيا جاهدة الوصول للعديد من الدول في هذه المناطق. فعلى سبيل المثال، أعربت روسيا عن اهتمامها بالتعاون مع الجزائر، وهي منتج كبير للغاز، في مختلف مشاريع الطاقة، وشملت المناقشات التعاون المحتمل في استكشاف الغاز وإنتاجه وتطوير البنية التحتية.

وكانت هناك مناقشات بين روسيا ومصر حول التعاون المحتمل في مجال الغاز، وشملت هذه المناقشات إمكانية مشاركة الشركات الروسية في استكشاف وتطوير الغاز في قطاع الطاقة المصري، أيضًا، تمت مناقشة مشاركة روسيا في صناعة الغاز في موزمبيق، لا سيما في سياق مشاريع الغاز الطبيعي المسال.

وتهدف روسيا من التواجد في هذه الدول إلى التوصل إلى اتفاقيات بهدف الاستفادة من موارد الطاقة وتعزيز وجودها بهدف التحكم في المعروض العالمي من النفط والغاز، الأمر الذي يسهم في زيادة وجودها الاقتصادي والجيوسياسي عالميًا.

ونخلص من ذلك أن الصراع في أوكرانيا قد أثر بشكل كبير على صناعة النفط والغاز الروسية على جبهات متعددة؛ حيث خسرت روسيا السوق الأوروبي الذي يعد أكبر المستوردين للغاز الروسي، كما دفعت روسيا الدول الأوروبية نحو البحث والاستثمار في مصادر بديلة للطاقة.

وكرد فعل للعقوبات والقيود الغربية، سعت روسيا للبحث عن أسواق جديدة في العديد من الدول الآسيوية والإفريقية. وبالنظر إلى المستقبل، تواجه صناعة النفط والغاز الروسية قدرًا كبيرًا من التحدي؛ حيث تؤثر التوترات الجيوسياسية والصراعات المستمرة التي تخوضها روسيا على قرارات كبرى الشركات والمستثمرين الراغبين في العمل في قطاع النفط والغاز الروسي.

أما بالنسبة لتداعيات الصراع (الروسي ـ الأوكراني) على أسواق الطاقة بأوروبا، فنجد أنه بعد مرور عامين على الصراع (الروسي ـ الأوكراني) فقد ظهر العديد من التطوارات على واردات أوروبا من النفط والغاز الطبيعي؛ حيث كانت القارة العجوز تعتمد على روسيا كمصدر مهم لتوفير وارداتها خاصة في فصل الشتاء، كما تعتمد على روسيا في توفيرالوقود النووي للمحطات النووية خاصة في فرنسا.

ويوضح الرسم البياني التالي انخفاض واردات أوروبا من روسيا من الوقود الأحفوري (غاز، نفط، فحم) بمقدار 16 مليار دولار شهريًا في أوائل عام 2022، وأصبحت تستورد ما يعادل مليار دولار فقط شهريًا في أواخر عام 2023:

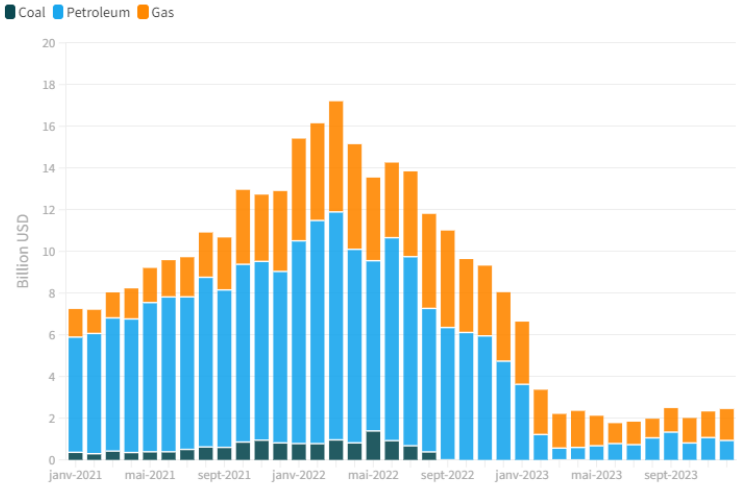

1 - الغاز الروسي:

وبالنظر للرسم البياني التالي الخاص بواردات أوروبا من الغاز، سنلاحظ أن الدول الأوروبية نجحت في تخفيض وارداتها من الغاز الروسي والذي بلغ 150 مليار متر مكعب عام 2021 أي قبل بدء الحرب- حتى بلغت 78.8 مليار متر مكعب في 2022، ثم 42.9 مليار متر مكعب في 2023؛ مما يعني أن أوروبا خفضت استيرادها من الغاز الروسي بعد أن كان 40% عام 2021 إلى 8% عام 2023.

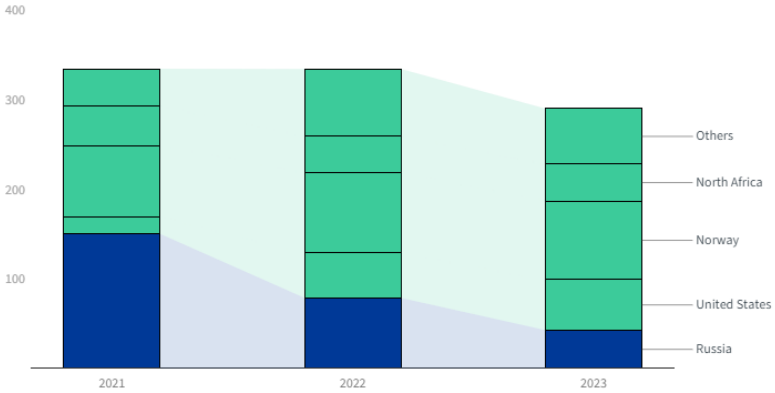

وبالرغم من اتجاه أوروبا نحو الحياد الكربوني وهدف الصفر الكربوني المراد تحقيقه على أقصى تقدير عام –2050 حيث قامت أوروبا بتخفيض استهلاكها من الغاز بنسبة 13% عام 2022 مقارنة بعام –2021 فإنها لا تزال تعتمد على الغاز بنسبة 30% في تدفئة البيوت.

واحتلت إسبانيا المرتبة الأولى في الدول الأوروبية الأكثر استيرادًا من الغاز الروسي في أوروبا؛ حيث استوردت 40% من الغاز الروسي المصدر لأوروبا أي 5.24 مليار متر مكعب، وبذلك فإنها استوردت الغاز الروسي في عام 2023 بكمية أكبر من عام 2022 بنسبة 5%.

وجاءت بلجيكا بعد إسبانيا في قائمة الدول الأوروبية المستوردة للغاز الروسي حيث استوردت في عام 2023 ما يعادل 30% من واردات روسيا من الغاز الروسي المصدر لأوروبا، أي ما يعادل 3.82 مليار متر مكعب.

وعلى الرغم من اعتماد أوروبا على الغاز الروسي فإن الرسم البياني التالي– المستخلص من الوكالة الدولية للطاقة– يوضح أن نسبة قدرة روسيا على تلبية احتياجات القارة الأوروبية من الغاز الطبيعي المسال قلت من 40% في الفترة من 2018 إلى 2021 إلى 10% في عام 2023:

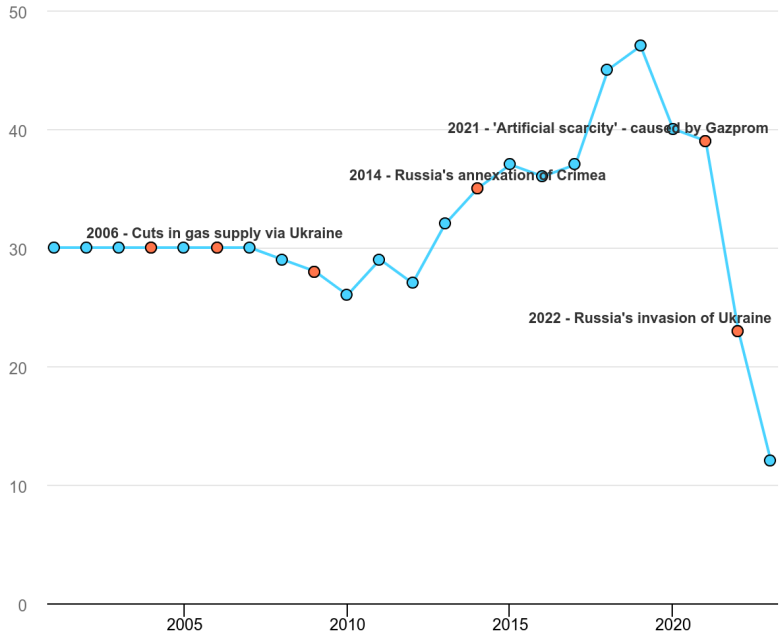

وفي هذا السياق صرحت وزيرة الطاقة الإسبانية تيريسا ريبيرا في مارس هذا العام أنه وحتى هذه اللحظة لا توجد عقوبات موحدة تلتزم بها القارة الأوروبية، كقرار جماعي لمنع استيراد الغاز الروسي وفرض عقوبات على نقله، وأضافت ريبيرا أن موقف إسبانيا منفردًا إذا طبقت غرامة على الغاز الروسي لن يجدي نفعًا لذا شددت على أهمية الموقف الجماعي للاتحاد الأوروبي في هذا الشأن.

ومن ناحية أخرى كان هناك خط أنابيب ينقل الغاز الروسي إلى أوروبا عن طريق أوكرانيا كانت قد وقعت عليه روسيا مع أوكرانيا في 2019 ولمدة خمس سنوات أي أنه من المقرر أن ينتهي بنهاية عام 2024، ومن جانب روسيا فإنها أعلنت على لسان وزير الطاقة الخاص بها ألكسندر نوفاك انفتاح بلاده لتجديد تلك الصفقة إذا رغبت أوكرانيا وأوروبا في ذلك، ولكن من ناحية أوكرانيا فقد أعلن وزير الطاقة الأوكراني جيرمان جالوشينكو رفض بلاده مد تلك الصفقة بأي حال من الأحوال.

2 – النفط الروسي:

منذ بدء الحرب (الروسية- الأوكرانية)، بدأت الدول الأوروبية في الامتناع عن استيراد النفط الروسي إما بشكل فردي أو على مستوى الاتحاد الأوروبي، ولكن في يونيو 2022 قام الاتحاد الأوروبي بصورة كلية بأخذ قرار، ينص على بدء حظر استيراد النفط الخام الروسي ووضع حد أقصى لأسعاره في ديسمبر 2022 وحظر المنتجات النفطية مثل البترول والديزل في فبراير 2023.

ووفقًا للرسم البياني التالي فإن روسيا كانت تصدر لأوروبا قبل الحظر 25% من وارداتها من النفط الخام و40% من وارداتها من الديزل:

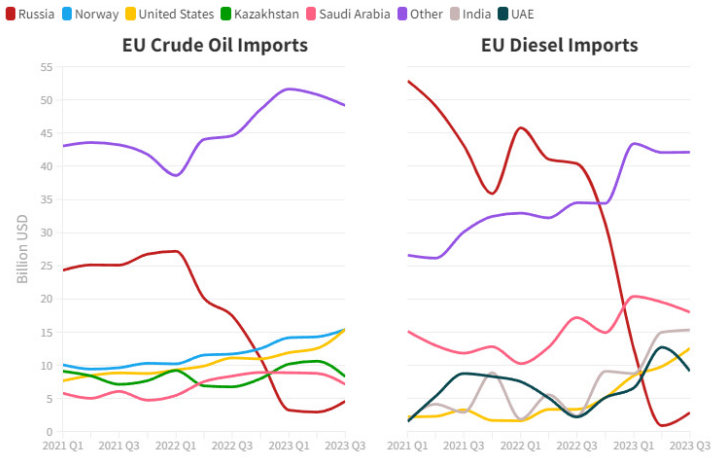

والتزامًا بالحد الأقصى لسعر برميل النفط الروسي، كان سعره في النصف الأول من 2023 بالفعل أقل من الحد الأقصى والذى كان 60 دولارًا للبرميل الواحد، ولكن بعد ذلك في النصف الثاني من عام 2023 ارتفع سعر البرميل النفطي الروسي لأعلى من الحد الأقصى حتى وصل إلى 80 دولارًا للبرميل.

وهناك عاملان أساسيان من العوامل التي ساعدت روسيا في الحفاظ على سعر النفط الخام الذي تصدره، أولهما: وجود ما يسمى بـ"أسطول الظل" وهي شركات طاقة تعمل في مجال استيراد وتصدير النفط وتقوم باستيراد النفط من روسيا وبيعه للسوق الغربية كوسيط، وساعد على بروز دور أسطول الظل ذلك هو رغبة الدول الأوروبية نفسها في استمرارية تدفق النفط الروسي عبر الأسواق العالمية لكي لا يحدث خلل في المعروض من النفط العالمي، وفي نفس الوقت وضع سقف سعري على البراميل النفطية الروسية مما يقلل من دخل روسيا، ولكن روسيا لم تقع في ذلك الفخ بل باعت النفط بأسعار تجاوزت السقف السعري الغربي، ثانيهما: انخفاض السعر الذي تبيع به روسيا عن سعر النفط العالمي بمقدار 30 دولارًا عن السعر العالمي في يناير 2023 و15 دولارًا عن السعر العالمي في فبراير 2024.

وبلغت النسبة التي قام أسطول الظل بتوريدها حتى نوفمبر 2023 من النفط الروسي 38% من إجمالي النفط الروسي المصدر، بمعدل 47% من النفط الخام و27% من المنتجات النفطية.

وعوضت أوروبا استيرادها من النفط الروسي حيث كانت روسيا تسهم بـ14.4% من الزيوت البترولية التي تستوردها أوروبا في الربع الثالث لعام 2022 أي بعد اندلاع الحرب مباشرة، حتى أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في الربع الثالث لعام 2023 أكبر مورد لأوروبا في هذا الصدد بنسبة 17.7% مما تستورده أوروبا، وتراجعت روسيا لتورد 3.9% فقط كما هو موضح بالرسم البياني التالي:

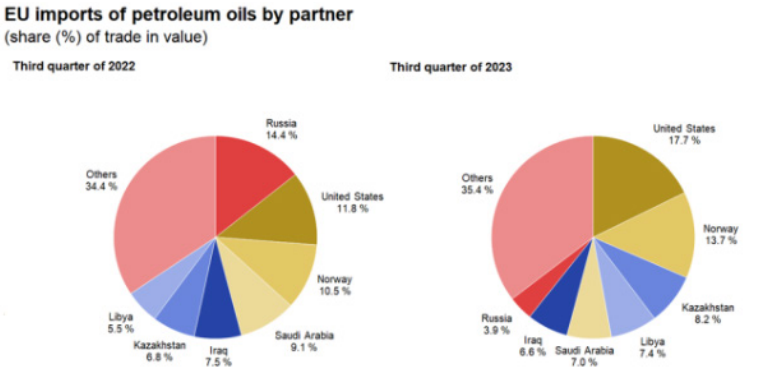

كما تلعب الهند دورًا محوريًا فيما يخص التصدير إلى روسيا؛ حيث ارتفعت الكمية التى تصدرها الهند من وقود الديزل إلى هولندا من 2.6 مليون طن عام 2021 إلى 11.1 مليون طن عام 2023، أي ارتفعت ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب، ويعود ذلك بالطبع إلى إعادة تصدير النفط الروسي عن طريق دول أخرى مثل الهند.

ونخلص من ذلك إلى أن أوروبا لا تواجه مشكلة كبيرة في التخلي عن النفط الروسي، والدليل على ذلك هو تطبيقها للسقف السعري على النفط الروسي وحظره منذ 2022 بجانب أسطول الظل الذي يعوض أوروبا عن عقوباتها على النفط الروسي، في حين أن الغاز الروسي حتى الآن لم تطبق أوروبا عقوبة موحدة عليه.

IAFES
INTERNATIONAL AGENCY
FOR ENERGY SECURITY LLC

SBHC for Studies and Research in Energy Sciences
مركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة
EST. 2022

إحدى مؤسسات الوكالة الدولية لأمن الطاقة
A Subsidiary of the "International Agency for Energy Security"
IAFES

مرصد أمن الطاقة

(العدد الثالث)

دورية علمية.

نصف شهرية.

تصدر عن
مركز سيف بن هلال
لدراسات وأبحاث علوم الطاقة.